

خطوة أخرى لضمان استدامة الاحتلال: الإعلان عن ستّ منظّمات أهليّة منظّمات إرهابيّة

تشرين الثاني 2021

تقدير موقف

وحدة السياسات - مدى الكرمل

مدى الكرمل



وقّع وزير الأمن بني جانتس في الـ 22 من تشرين الأول (2021) على أمر بالإعلان عن ست منظمات أهلية فلسطينية في الضفة الغربية منظمات إرهابية.¹ المؤسسات المدرجة في القائمة هي: مؤسسة الضمير التي تقدّم المساعدة القانونية للأسرى الأمنيين، وتُجمع البيانات عن الاعتقالات الإدارية؛ مؤسسة الحق التي تعمل على توثيق انتهاكات حقوق الفلسطينيين في المناطق المحتلة؛ الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال - فلسطين، التي تراقب وتوثق قتل الأطفال الفلسطينيين وأوضاع الأطفال المحتجزين في إسرائيل؛ اتحاد لجان العمل الزراعي الذي يساعد المزارعين الفلسطينيين على نحوٍ رئيسي في المناطق (ج)؛ اتحاد لجان المرأة العربية، وهي منظمة تعمل على تعزيز مكانة المرأة الفلسطينية والمساواة بين الجنسين؛ مركز بيسان للبحوث والإنماء الذي يعمل في مجال التغيير الاجتماعي والديمقراطية.

ترمي ورقة الموقف الحالية إلى عرض الخطوات التي اتبعتها حكومة بنيت - لبيد تجاه الفلسطينيين وممتلكاتهم في الضفة الغربية، والتي تهدف - في ما تهدف - إلى تعزيز الاستيطان والسيطرة على الأرض والإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967.

ترسيخ وتوسيع المستوطنات - فرض الوقائع على الأرض

على العكس من تصريحات الحكومة الإسرائيلية أنّها ستحافظ على "الوضع القائم" في المجال السياسي وفي كلّ ما يتعلّق بقضية الاحتلال، تُظهر قراءة وتحليل في سياسة حكومة بنيت - لبيد أنّ الحكومة تعمل على نحوٍ فاعل ومنهجي على توسيع وتعزيز المستوطنات وإحكام السيطرة الإسرائيلية على الأراضي الفلسطينية، بما ينسجم مع رؤية اليمين المتطرّف، وهو ما يعني المزيد من مصادرة الأراضي الفلسطينية، في الضفة الغربية والقدس، وطرد وتهجير الفلسطينيين من أراضيهم، والمزيد من الجرحى والقتلى بأيدي قوّات الجيش الإسرائيلي أو المستوطنين.

تؤكد تقارير حركة "السلام الآن" بخصوص المستوطنات ما ذكر أعلاه؛² فمنذ تشكيل حكومة الوحدة الحالية، نجد أنّ ثمة تعزيزًا للنشاط الاستيطاني بدعم الحكومة.

¹ شيزاف، هجار؛ ليس، هوناتان؛ وسماوس، بن. (2021، 22 تشرين الأول). جانتس يعلن عن ست منظمات مجتمع مدني في الضفة الغربية منظمات إرهابية؛ الولايات المتحدة تطلب توضيحًا. [هآرتس](#). [بالعبرية]

² السلام الآن. (2021، 28 تشرين الأول). حكومة التغيير للأسوأ: سياسة "حكومة التغيير" تجاه المستوطنات منذ تشكيلها في 2021/06/13 حتى 2021/10/28. [السلام الآن](#) ("شلوم غحشاف"). [بالعبرية]

توسُّع الاستيطان

- 2021/10/18، مناقشة الاعتراضات على خطة للبناء في المنطقة 1.E. أودعت هذه الخطة الحكومة السابقة، وتُعتبر مناقشة الاعتراضات مرحلة ضرورية للمضي قُدماً في تنفيذ الخطة. هذه الخطة تسهم في تغيير الواقع الجيو-سياسي الذي سيمنع أي حل مستقبلي في إطار حل الدولتين.
- 2021/10/21، البدء في بناء 31 وحدة سكنية استيطانية جديدة في قلب مدينة الخليل، على الرغم من أن الموافقة والميزانيات أُقرت في عهد الحكومة السابقة. تجدر الإشارة إلى أنه منذ الثمانينيات لم تُبن وحدات سكنية استيطانية في قلب المدينة الفلسطينية الخليل (باستثناء مبنى واحد في تل الرميذة عام 2002).
- 2021/10/24، أصدرت وزارة الإسكان مناقصات لبناء 1,355 وحدة سكنية في المستوطنات. 83 وحدة منها في تلة الطيارة ("جشعات همطوس") شرقي القدس، و 731 وحدة سكنية في مستوطنة أريئيل. تفاصيل المناقصات في مستوطنة أريئيل توضح أن الهدف منها هو إقامة مستوطنة جديدة.³
- 2021/10/24، مصادرة أراضٍ في تلة الطيارة ("جشعات همطوس"). صادقت لجنة التخطيط والبناء على المصادرة تمهيداً لبناء 83 وحدة سكنية في التلة.
- 2021/10/27، صادق مجلس التخطيط في الإدارة المدنية على بناء ما يقارب 3,000 وحدة سكنية في المستوطنات، منها 2,860 وحدة سكنية جديدة.
- 2021/12/6، ناقشت لجنة التخطيط والبناء اللوائية في القدس إقامة مستوطنة جديدة في عطروت. ستشمل هذه المستوطنة 9,000 وحدة سكنية في قلب منطقة فلسطينية مكتظة بين رام الله - كفر عقب - قلنديا والرام، وتحديدًا في منطقة مطار عطروت /قلنديا القديم. جُهزت الخطة في وزارة الإسكان في السنوات الأخيرة، إلا أنها لم تُودع للموافقة عليها حتى الآن. معنى هذا أن الخطة، التي كانت لغاية الآن على الورق فقط، ستحوّل بمبادرة من الحكومة الحالية إلى وثيقة قانونية وستباشر عملية إقرارها.

³ السلام الآن. (2021، 16 تشرين الأول). بدون نقاش عام وبدون قرار حكومة، تقيم وزارة الإسكان مستوطنة جديدة غرب أريئيل. [السلام الآن](#) ("شُلوم عَخشاف"). [بالعبرية] شيزاف، هجار. (2021، 16 أيلول). "هذه مستوطنة جديدة". حي جديد في أريئيل يهدد بالإغلاق على سلفيت. [هآرتس](#). [بالعبرية]

بؤراستيطانية

- 1- بؤرة إفتتار الاستيطانية - أقيمت على أراضي قرية بيتا الفلسطينية مع بداية عهد الحكومة الحالية، وبدلاً من إخلائها وافقت الحكومة على ترك المباني في المنطقة وأرسلت جنوداً لحراستها، مع تعهدها بشرعنة وترتيب مكانة البؤرة الاستيطانية، إذا اتضح أنّ ذلك ممكن قانونياً.
- 2- مزرعة مفؤوت يريحو (مداخل أريحا) - وهي بؤرة استيطانية زراعية أُقيمت في آب (2021) على أراضي عرب المليحات في غور الأردن. تقع شماليّ مدينة أريحا.
- 3- مزرعة كارني رام - بعد محاولة إنشاء مزرعة في منطقة خربة شحادة (في أراضي دير إستيا)، في آب 2021، أُقيمت مزرعة زراعية جديدة بالقرب من بؤرة "مزرعة يئير" الاستيطانية على أراضي دير إستيا.
- 4- رمات ميچرون - في بداية العام أُقيمت مزرعة صغيرة على تلة كانت عليها البؤرة الاستيطانية ميچرون (شرقيّ مدينة رام الله). في الـ 7 من تشرين الأول (2021)، جُهزت الأرض لتحديث المزرعة مع إمكانية إضافة مزرعة مواشي كبيرة.

زيادة البناء في المستوطنات، وبناء مستوطنات جديدة تحت غطاء توسيع المستوطنات القائمة، وإنشاء البؤر الاستيطانية وزيادة عدد المستوطنين من قبل الحكومة الحالية، مثل الحكومات السابقة، يوضّح أنّ الحكومات الإسرائيلية تواصل جهودها لتغيير التوازن الديمجرافيّ في الأراضي المحتلة، وقضم أراضي فلسطينية بذرائع وحجج شتى، وبذلك تخلق صعوبات وتمنع أيّ إمكانية لتفكيك المستوطنات في أيّ تسوية سياسية مستقبلية، أو العودة إلى خطوط الرابع من حزيران عام 67. هذه السياسات توضح أنّ الحكومة الحالية، شأنها في ذلك شأن سابقتها، تعبّر عن تطّعات اليمين الاستيطانيّ، وتعمل أيضاً على فرض الحقائق على الأرض وتثبيت الوضع الراهن الذي تبلوره السياسات الإسرائيلية، ممّا يسهم في استدامة وتعزيز الاحتلال والسيطرة على الأراضي الفلسطينية. في سبيل تحقيق ذلك، تستعين الدولة أو تتواطأ مع العنف الذي يمارسه المستوطنون ضدّ السكّان الفلسطينيين.

عنف المستوطنين:

لا يكاد يمرّ يوم دون حصول اعتداء من المستوطنين على الفلسطينيين، ولا سيّما المزارعين وممتلكاتهم، ووفقاً لتقارير حركة "السلام الآن"⁴ "موسم قطف الزيتون هذا العام كان متوتّراً على نحوٍ خاصّ؛ فقد قطع وسرق المستوطنون مئات أشجار الزيتون كلّ عام. هذا يحصل دون أن تحرك الحكومة ساكناً، ودون أيّ ردّ فعل أو تصريح من قبل وزير الأمن وغالبية أعضاء الحكومة، وكأنّه في الإمكان تجاوز كلّ هذه الممارسات بالصمت"⁵ إلى جانب سرقة واقتلاع أشجار الزيتون، لا يستثنى

⁴ السلام الآن. (2021، 28 تشرين الأول). مصدر سابق.

⁵ المصدر السابق.

المستوطنون السكّان الفلسطينيّين من ممارسات العنف والتنكيل، والاعتداءات الجسديّة، والضرب، وإلقاء الحجارة، والتهديدات، وإحراق الأراضي الزراعيّة، وسرقة محاصيل زراعيّة، وإلحاق أضرار بالمنازل وتدمير سيّارات، وفي حالات نادرة القتل، ووفقًا لتقارير مركز بَنَسِيْلِيم.⁶

عنف المستوطنين يُنفذ بدعم كامل من الدولة أو تواطؤها، وبمشاركة ومساعدة ممثليها، كجزء من خطوات إستراتيجيّة لنظام الفصل العنصريّ الإسرائيليّ الذي يرمي إلى دفع واستكمال السيطرة على المزيد من الأراضي الفلسطينيّة.⁷ تعتقد صحيفة "هآرتس" أنّ الهدف من هذه الخطوات -ولا سيّما عنف المستوطنين تجاه الفلسطينيّين المسعى "انفلات أفراد"- واضح ومعلن، وهو: طردُ الفلسطينيّين من الحيّز العامّ ومن الحيّز الخاصّ، وبعد ذلك الاستيلاء على دونم آخر ونبع جديد وبئر مياه إضافيّة.⁸

يُعتبر عنف المستوطنين جزءًا من آليات الاستيلاء على الأراضي الفلسطينيّة، والدولة تسمح للمستوطنين بالبقاء في الأراضي التي سُرقت عنوةً من الفلسطينيّين. ثمة عشرات البؤر الاستيطانيّة و "المزارع الزراعيّة"، وهي مستوطنات بكلّ معنى الكلمة، لكنّها دون اعتراف حكوميّ رسميّ بذلك، وعلى الرغم من ذلك تتلقّى الدعم والميزانيات من أذرع ومؤسّسات السلطات الإسرائيليّة ولا يُقدم أحد على إخلائها -حسب تقارير "بَنَسِيْلِيم".⁹

هدم منازل فلسطينيّة:

دالّة هدم المنازل الفلسطينيّة ارتفعت ارتفاعًا كبيرًا في الأشهر الأخيرة. فمنذ 2021/6/13، هُدم قرابة 260 منزلًا فلسطينيًا في المناطق (ج)، وهو عدد مشابه لعدد مجمل المنازل التي هُدمت في عام 2017.¹⁰ في 2021/7/7، حاول الجيش الإسرائيليّ تهجير قبيلة كاملة من منطقة حمسا في غور الأردن، حيث أرسل الجيش باصات لنقل السكّان الذين رفضوا ذلك وأصرّوا على البقاء. حمّلوا جميع ممتلكات السكّان الشخصيّة في شاحنات، وألقوها في منطقة أخرى في الصحراء تبعد عدّة كيلومترات عن منازلهم. يدور الحديث هنا عن محاولة تهجير (ترانسفير) لم تجرؤ الحكومات السابقة على تنفيذ مثلها.¹¹

تواصل الحكومة سياسة السيطرة على الأراضي المحتلّة، وتفويض غير معلن للمستوطنين لتعميق وتوسيع الاحتلال، بينما تعمل في الوقت نفسه على زيادة تبعيّة وارتباط الاقتصاد الفلسطينيّ بالاقتصاد الإسرائيليّ، واستخدام النموّ والتطوّر

⁶ بَنَسِيْلِيم. (2021، أيلول). في خدمة الدولة: استيلاء الدولة على أراضي الضفّة الغربيّة بواسطة عنف المستوطنين. بَنَسِيْلِيم. [بالعبريّة]

⁷ المصدر السابق.

⁸ هآرتس، كلمة العدد. (2021، 15 أيلول). الاستيلاء بخدمة الدولة. [هآرتس](#). [بالعبريّة]

⁹ بَنَسِيْلِيم. مصدر سابق.

¹⁰ السلام الآن. (2021، 28 تشرين الأوّل). مصدر سابق.

¹¹ المصدر السابق.

الاقتصاديّ كبدل للمطالب السياسيّة والحقوق الوطنيّة. فليس من قبيل المصادفة أن تبذل الحكومة الإسرائيليّة جهداً خاصّاً لتخفيف من الضائقة الاقتصاديّة في مناطق السلطة الفلسطينيّة، كنوع من زيادة السيطرة على المجتمع الفلسطينيّ وتوسيع الاستيطان. زد على ذلك دعم السلطة الفلسطينيّة لتعزيز التنسيق الأمنيّ معها بعد تراجعها في السنوات الأخيرة بسبب ضعف السلطة، ودعمها لتبقى البديل السياسيّ المؤقتّ/الدائم للفلسطينيين دون تقدّم نحو إقامة دولة فلسطينيّة كاملة السيادة.

خدعة تحسين الأوضاع الاقتصاديّة

في الثالث من حزيران، بعد يوم من إعلان تشكيل "حكومة التغيير"، أجرى الصحفيّ عميت سيجال مقابلة مع رئيس الوزراء المكلف، نفتالي بينت، فيما عرض بينت وجهة نظره بشأن القضية الفلسطينيّة، إذ قال: "وجهة نظري في هذا السياق هي تقليص الصراع. لن نحلّ [الصراع]، ولكن حينما أمكن سنسمح بالمزيد من إمكانيّات التنقل. سنرفع مستوى المعيشة وجودة الحياة. سيكون هنالك مزيد من الأعمال ومن الصناعة"¹² وفقاً للصحفيّ عومر بيلسكي، بينت في الواقع يردّد ما طُرح من أفكار في مقاربة "تقليص الصراع" التي ازدادت شعبيّتها في السنوات الأخيرة.¹³

مقاربة "تقليص الصراع"، التي طرحها المؤرخ ميخا چودمان، تتمحور في خطوات لا تحلّ الصراع الإسرائيليّ الفلسطينيّ بل تقلّصه دون تعريض الأمن الإسرائيليّ للخطر. چودمان يقترح تسهيلات وتطويراً للاقتصاد في مناطق السلطة الفلسطينيّة، وتوسيع وتسهيل إمكانيّات التجارة الخارجيّة، وزيادة التشغيل، وتحسين البنى التحتيّة والتواصل بين المناطق الفلسطينيّة، كبدل لعمليّة سياسيّة سلميّة، وبذا يرمي إلى تكريس الاحتلال الإسرائيليّ مع ضمان الأمن والهدوء الأمنيّ والسياسيّ. بذا تُعرض المقاربة استبدال الحقّ في تقرير المصير وإنهاء الاحتلال وإقامة الدولة، بتطوير اقتصاديّ وإبقاء المستوطنات وضمّان السيطرة الإسرائيليّة. لا يختلف هذا الطرح اختلافاً جوهريّاً عن طرح معهد دراسات الأمن القوميّ عام 2018 بشأن القضية الفلسطينيّة، حيث عرض مشروعاً يحمل هدفين أساسيين: تحسين موقف إسرائيل الإستراتيجيّ، ومنع حصول تدهور نحو واقع الدولة الواحدة.¹⁴

ترمي هذه المقاربات، عمليّاً، إلى إلغاء الحقوق الوطنيّة الفلسطينيّة، والحقّ الطبيعيّ في تقرير المصير، وإلى تقليص مطالب واحتياجات الشعب الفلسطينيّ إلى المجال الاقتصاديّ والظروف المعيشيّة، وبالطبع تعميق الاستيطان وزيادة عدد

¹² بيلسكي، عومر. (2021، 9 أيلول). نفتالي بينت و "مبادرة تقليص الصراع" - جعل الاحتلال مريحاً. [موقع ديوميا](#). [بالعبريّة]

¹³ المصدر السابق.

¹⁴ يادلين، عاموس؛ ديكل، أودي؛ لافي، كيم. (2018، تشرين الأوّل). مخطّط إستراتيجيّ للساحة الإسرائيليّة الفلسطينيّة. [مذكرة 179](#). معهد دراسات الأمن القوميّ. [بالعبريّة]

المستوطنين. وبحسب الصحفي عومر بيلسكي، الإجراءات التي اقترحتها "مبادرة تقليص الصراع" وبنيت لا تأتي إلا في سبيل جعل الاحتلال مريحاً إسرائيليًا.¹⁵

تُرجم هذا التوجّه في عدد من القرارات التي بادر إليها على نحوٍ رئيسيٍّ -في من بادروا- وزيرُ الأمن بني جانتس ووزير التعاون الإقليمي عيساوي فريج. من هذه القرارات:

- بعد اجتماع جانتس مع رئيس السلطة الفلسطينية "أبو مازن" في نهاية تشرين الأول، قرّر جانتس تقديم تسهيلات اقتصاديةٍ جديّةٍ للسلطة الفلسطينية، من ضمنها الموافقة على خطط بناءٍ إضافيةٍ للفلسطينيين في المنطقة (ج)، وزيادة جديّةٍ في عدد تصاريح العمل في إسرائيل، وتوسيعها لتشمل قطاعي التكنولوجيا المتقدمة والخدمات، وتخطيط بناء محطات وقودٍ في مناطق السلطة الفلسطينية.¹⁶
- بادر وزير التعاون الإقليمي، عيساوي فريج (من حزب ميرتس)، إلى إنشاء لجنةٍ إسرائيليةٍ فلسطينيةٍ مشتركةٍ لتعزيز التعاون الاقتصادي وإزالة الحواجز، لجنةٍ من شأنها تسهيلُ النشاطات الاقتصادية في الاقتصاد الفلسطيني.¹⁷ من المتوقع أن تعمل اللجنة على زيادة 17 ألف تصريح عمل للعمال الفلسطينيين في مجال البناء والصناعة، وتنظيم قطاع الوقود الفلسطيني.
- وقّعت وزيرة الاقتصاد أورنا باربيباي، في أوائل تشرين الثاني، على اتّفاقيةٍ مع وزير الصناعة والتجارة الأردني ترمي إلى توسيع نطاق الصادرات الأردنيّة إلى السلطة الفلسطينية، وتوسيع أنواع المنتجات التي تسمح إسرائيل للسلطة الفلسطينية باستيرادها من الأردن. واتّفقت مع الجانب الأردني على رفع الصادرات الأردنيّة للسلطة الفلسطينية من 150 مليون دولار سنويًا إلى 750 مليونًا.¹⁸
- بادرت وزارة التعاون الإقليمي، في أوائل تشرين الثاني، إلى منح 500 تصريح عمل في السنوات الثلاث القادمة لعمال فلسطينيين في مجال الهايتك للعمل في إسرائيل. جاء هذا القرار، كما نشرت وسائل إعلام إسرائيلية، بسبب نقص العمالة الماهرة في صناعة التكنولوجيا المتطورة في إسرائيل، والرغبة في توسيع مجالات العمل للعمال الفلسطينيين والاستفادة من فرص عمل متقدمة في إسرائيل.¹⁹
- وفقًا لوزير التعاون الإقليمي، عيساوي فريج: يعيش الإسرائيليون والفلسطينيون في منطقة جغرافيةٍ مشتركة، لذلك علينا تعزيز التعاون والتفاعل بين المواطنين وكذلك بين الاقتصادات. استيعاب العمال الفلسطينيين في

¹⁵ بيلسكي، عومر، مصدر سابق.

¹⁶ غايس، دانا. (2021، 30 تشرين الأول). أصدر جانتس توجيهًا: رزمة تسهيلات إضافية للفلسطينيين. N12. [بالعبرية]

¹⁷ ليس، يهوناتان. (2021، 26 أيلول). وزارة التعاون الإقليمي تقيم لجنة اقتصاديةٍ مشتركةٍ مع السلطة الفلسطينية. هارتس. [بالعبرية]

¹⁸ زاكين، داني. (2021، 3 أيلول). إسرائيل تتفق مع الأردن: زيادة صادرات الأردن لمناطق السلطة سترتفع إلى 700 مليون دولار سنويًا. جلوبس. [بالعبرية]

¹⁹ شكيد، أيبيلت. (2021، 6 أيلول). لأول مرة: صودق على عدد عمال فلسطينيين لقطاع الهايتك. Ynet. [بالعبرية]

مجال الهائتيك يعبر عن الرغبة في التواصل في جميع المجالات، وفتح أبواب في مجالات ذات دخل مرتفع، وفي فرع اقتصادي يعاني من نقص شديد في العمالة في إسرائيل. وأضاف فريج أنّ هذا القرار هو "استمرار مباشر للسياسة التي ننفذها في الأشهر الأخيرة، والتي ترمي إلى تعزيز العلاقة الاقتصادية والتجارية مع السلطة الفلسطينية".²⁰

- في نهاية تشرين الأول، أعلن أنّ إسرائيل ستسمح لأول مرة لعدد من المصانع الفلسطينية بالحصول على شهادة مواصفات من معهد المواصفات الإسرائيلية، في إطار التسهيلات الاقتصادية التي تقدمها للسلطة الفلسطينية.²¹ سيبدأ المشروع التجريبي في أوائل تشرين الثاني، وستمنح الشهادات لخمسة مصانع فلسطينية في مجال الحديد والأنابيب والألمنيوم وأحجار الرصف من الخليل وبيت لحم وطولكرم. ستسمح شهادة المواصفات للمصانع الفلسطينية بتسويق منتجاتها في الأسواق الإسرائيلية على نحوٍ أوسع وبحريّة وسهولة أكثر. بالإضافة إلى ذلك، ستتمكن الهيئات والمؤسسات الرسمية في إسرائيل، التي تطلب من الموزعين تلبية متطلبات معهد المواصفات الإسرائيلية، من تقديم عروض والمشاركة في المناقصات.

خاتمة

تعتبر ورقة الموقف هذه أنّ الإعلان عن ست منظمات مدنيّة فلسطينية منظمات إرهابية هو استمرار لسياسة الحكومة الحالية - غير المعلنة - تجاه الأراضي الفلسطينية، وهي أكثر خطورة من سياسات الحكومات السابقة. تعمل الحكومة على تعزيز المستوطنات والمستوطنين، وتزيد السيطرة على الأراضي الفلسطينية، ويتزايد العنف والتنكيل بالسكان الفلسطينيين؛ وتزيد أدوات القمع والسيطرة، ولا سيما تجاه منظمات المجتمع المدني الناشطة على الساحة الدوليّة ضد الاحتلال، وتحاول فرض واقع يصعب إمكانية التوصل إلى حلّ سياسي وإقامة دولة فلسطينية. وفي الوقت ذاته، تعلن الحكومة وتنقذ سياسات ترمي إلى تحسين الأوضاع الاقتصادية ورفع مستوى المعيشة في ظلّ الاحتلال، أي تطبيع الحياة تحت الاحتلال، بل تحويل الاحتلال إلى محرك للنمو الاقتصادي والازدهار الوهميين. بهذا تعرض الحكومة الحالية الازدهار الاقتصادي كبدل عن حقّ تقرير المصير وإقامة دولة.

هذا الواقع يُرضي أحزاب اليمين الشريكة في التحالف الحكومي، وإن جرى الأمر دون إعلان ذلك. أمّا أحزاب اليسار الصهيونيّ فهي صامته وستستمرّ في الصمت، لأنّ القضية الفلسطينية لم تُعدّ قضية مركزية بالنسبة لهم، ولأنهم لا يعارضون معارضةً جوهريةً السياسات المنتهجة حالياً، ويفضّلون إبراز التحسينات في الجوانب الاقتصادية كنوع من أنواع إرضاء الضمير وإشهار ذلك أمام جمهورهم، بغية الحفاظ على الحكومة الحالية بحجة منع نتيهاهو من العودة إلى السلطة.

²⁰ المصدر السابق.

²¹ بير جر، جال. (2021، 28 تشرين الأول). بادرة حسن نوايا إسرائيلية: لأول مرة السماح لمصانع فلسطينية بالحصول على شهادة معهد المواصفات الإسرائيلي. [أخبار كان](#).

[بالعبرية]

صمّت الأحزاب الصهيونيّة "اليسارية"، والحزب العربيّ الشريك في الائتلاف الحكوميّ، يقلّ من الانتقادات داخل إسرائيل، وفي العالمين العربيّ والدوليّ، ولذلك لا عجب أنّ الانتقادات لهذا القرار في الساحة الدوليّة كانت متواضعة إلى حدّ ما، ولم تؤثر فعلياً على قرار وزير الأمن الإسرائيليّ. فقد عبّ ممثل الاتحاد الأوروبيّ لحقوق الإنسان، أمون جيلمور، على قرار وزير الأمن بقوله: "إنّ الاتحاد الأوروبيّ يأخذ على محمل الجدّ إعلان المنظمات منظمات إرهابية. الاتحاد الأوروبيّ سيستمرّ في الوقوف إلى جانب القانون الدوليّ ودعم منظمات المجتمع المدنيّ، التي تؤدّي دوراً هاماً في تعزيز حقوق الإنسان والقيم الديمقراطية".²² مفوضّة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ميشيل باشلييت، طالبت بإلغاء القرار على نحوٍ فوريّ، وقالت: "إنّه هجوم على المدافعين عن حقوق الإنسان وعلى حرّيّة التنظيم وإقامة الجمعيات، وعلى حرّيّة التعبير عن الرأي [...] المرافعة والدفاع عن حقوق الإنسان أمام الأمم المتّحدة أو أيّ هيئةٍ دوليّةٍ أخرى لا يُعتبران عملاً إرهابياً، والمطالبة بحقوق المرأة في الأراضي الفلسطينية المحتلة ليست إرهاباً، وتقديم المساعدة القانونيّة للفلسطينيين المعتقلين والمسجونين ليس إرهاباً".²³ منظمات "أمستي" و "هيومان رايتس ووتش" الحقوقيتان قالتا ردّاً على الإعلان إنّ "قرار صادم وغير عادل، ويشكّل اعتداءً من الحكومة الإسرائيليّة على حركات حقوق الإنسان الدوليّة".²⁴

أما في إسرائيل، فقد قالت منظمة بتسيلم الحقوقية إنّ "إعلان حكومة التغيير" ليس مجرد خطوة تصريحية، بل هو تحركٌ يميّز الأنظمة الشموليّة، وأنّ هدفه واضح بإغلاق تلك المؤسسات".²⁵ بعض المنظمات الحقوقية أصدرت بياناً خاصاً يعارض قرار وزير الأمن، ويوضّح أنّه "من بين المنظمات التي أعلن عنها وزير الأمن منظمات إرهابية منظماتٌ حقوقيةٌ عريقة ومحترمة عملت بلا كلل من أجل حقوق الفلسطينيين وتناضل بشجاعة ضدّ ظلم الاحتلال".²⁶ وإنّ الإعلان يستند إلى تقارير ومعلومات سرّيّة، لا توفر أيّ دلائل وإثباتات على التهم الخطيرة الموجهة إلى تلك المؤسسات. وفقاً للبيان، "هذا القرار يضرّ بالمدافعين عن حقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدنيّ الفلسطينيّ، ويسعى إلى إسكات أولئك الذين يعملون لحماية حقوق أبناء شعبيهم، والذين ينتقدون انتهاكات حقوق الإنسان من قبل كلّ من إسرائيل والسلطة الفلسطينية. إنّنا نقف متضامنين مع المنظمات الحقوقية، وندعو وزير الأمن إلى التراجع الفوريّ عن قراره الذي لا يمكن تفسيره سوى أنّه استمرار لحملة السلطات الإسرائيليّة لتزع الشرعية عن هذه المنظمات".²⁷

الإجماع الداخليّ، وخوف أحزاب "اليسار الصهيونيّ" من تفكك الحكومة، وتجاهل القائمة الموحّدة لسياسات الاحتلال بغية ضمان الفئات في الساحة المدنيّة، والصمت الدوليّ، كلّ ذلك قد يشجّع على المزيد من الإجراءات القاسية لإدامة الاحتلال، بقيادة "حكومة التغيير"، والتي قد تؤدّي في نهاية المطاف إلى القضاء الفعليّ على إمكانية حلّ الدولتين.

²² أيختر، إيتمار. (2021، 26 تشرين أول). مندوب الاتحاد الأوروبيّ يجتمع مع المنظمات الأهلية الفلسطينية: التهم غير مدعّمة. [Ynet](http://ynet.com). [بالعبريّة]

²³ المصدر السابق.

²⁴ شيزاف، هجار؛ ليس، هوناتان؛ سمواس، بن. مصدر سابق.

²⁵ المصدر السابق.

²⁶ جمعية حقوق المواطن في إسرائيل. (2021، 25 تشرين الأول). إعلان وزير الأمن - خطوة قاسية ضدّ منظمات حقوق الإنسان. جمعية حقوق المواطن في إسرائيل.

²⁷ المصدر السابق.